كلمة ونص

يونس خلف

المحاسبة خير من الإعفاء!

إعفاءات كثيرة طالت خلال سنوات مضت عدداً من المسؤولين دون أن يخضعوا للمحاسبة، حيث أعفي أكثر من مدير ومدير عام ووزير دون أن يظهر لاحقاً ما يفيد عن أسباب الإعفاء أو محاسبتهم وغالباً ما يتم الاكتفاء بإعفائهم من مسؤولياتهم والحاقهم بالإدارات المركزية أو الوزارات المختصة ويستمرون في حياتهم الوظيفية وكأن شيئاً لم يكن، الأمر الذي يشجع على الإفلات من العقاب.

الأخطر من ذلك عندما تتسع دائرة الشائعات والتأويلات حول الأسباب التي تحول دون تقديم مثل هؤلاء المسؤولين للمحاسبة أنه في أغلب الأحيان يتم الاكتفاء بتقديم أكباش فداء حتى لا تمضي المحاسبة إلى نهايتها وتصل إلى فئة أخرى في منظومة الفساد يطلق عليها حماة الفساد، وثمة من يرى أن هناك شعوراً عاماً بوجود بيئة حاضنة للفساد وهذا بحد ذاته يشكل مبرراً لاستمرار الفساد في حين أن كشف الفساد ومحاسبة الفاسدين لا يضعف مؤسسات الدولة بل يقوّيها ويعزز مصداقيتها.

من هنا يبدو السؤال مشروعاً بعد كل تغيير أو تعديل أو إعفاء لأحد المسؤولين في المؤسسات الحكومية بمختلف مستوياتها وتعدد المناصب الموجودة فيها: هل هناك مساءلة بعد الإعفاء أو الإقالة؟ ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك: كيف جاء هذا المسؤول إلى المنصب وتبين فيما بعد أنه يفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الشخصية الإدارية؟

الأمر بطبيعة الحال لا يرتبط بوقائع معينة أو أشخاص محددين وإنما أبعد وأشمل من ذلك لأنه يتصل بقياس أداء الأجهزة الحكومية ومؤشرات أداء الأجهزة العامة وقياس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، ولعل التساؤلات والأحاديث التي تعقب أي تغيير أو إعفاء هي نتيجة طبيعية لغياب المعايير في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس ولاسيما أنه في مقدمة المبادئ العامة الأساسية لتطوير العمل في أي مؤسسة مبدأ العقاب والثواب من خلال وجود وحدة القياس والتقويم الدوري لأداء كل موظف وكل مسؤول وتحديد وتطبيق المعايير الرقابية أو معايير الأداء وقياس الأداء الفعلي، أي قياس نتائج الأعمال وتصحيح الأخطاء في الوقت المناسب.

أصل الحكاية هنا غياب الفهم المشترك لتوصيف الأسس والمعايير، ولو أخذنا مثلاً عن الخبرة نرى أن بعضنا يرى في شخص ما أنه صاحب خبرة لكن ثمة من يرى عكس ذلك وهنا يأتي هذا الشخص إلى موقع المسؤولية ليكتشف الجميع لاحقاً أنه يفتقر للخبرة.

لذلك يبدو أن موضوع الأسس والمعايير بحد ذاته يحتاج إلى توصيف حقيقي وواضح وقبل ذلك من الذي يحدد هذه المعايير وهل يمتلك خبرة التوصيف لخبرات غيره؟ الحل الأمثل لوجود محاسبة حقيقية يكون عبر عمل مؤسساتي متكامل للتقييم والمراقبة والمحاسبة كي لا تكون هذه المحاسبة مجرد ترحيل للمسؤوليات وقذف الكرة إلى ملاعب أخرى غير الملعب الذي تسلل إليه من يثبت تقصيره أو فساده.

٨ آلاف ميغا واط استطاعة المشاريع المستفيدة من صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة

تقرير رسمي: تمويل ٣٤٦٩ مشروعاً بقيمة تزيد على ١٦٤ مليار ليرة

معاون وزير الكهرباء لـ«الوطن»: إقبال كبير على مشاريع الطاقات المتجددة

• رصدنا دخول تجهيزات للقطر تحقق ١٠٠٠ ميغا واط

• إلزام المؤسسات الخدمية بتركيب طاقة شمسية ليس حلاً

جلنار العلي

كشف التقرير السنوي لعمل صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة لعام ٢٠٢٣ أن عدد مشاريع الطاقة المتجددة المنفذة بتمويل الصندوق والمصارف بلغ ٣٤٦٩ مشروعاً، وذلك في القطاعات المنزلية والزراعية والاقتصادية، بقيمة تصل لنحو ١٦٤,٧ مليار ليرة.

وأوضح التقرير أنه بلغ عدد المتقدمين الكلي الراغبين بالحصول على دعم الصندوق ٣٥,٨ ألف متقدم، أحيل منهم إلى المصارف نحو ١٤,٦ متقدماً، على حين بلغت الكتلة المالية لكل الإحالات المحولة لتلقي الدعم المتمثل بالقروض ودعم الفوائد إلى أكثر من ٤٣٩ مليار ليرة.

وبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن حجم الاستطاعة الكلية المركبة من قبل الصندوق وصل إلى ٨,٦٤٩,٢٤٤ واط.

وفي التفاصيل، حازت محافظة طرطوس أعلى نسبة من حيث عدد المشاريع المنفذة، حيث بلغت ٨٩٢ مشروعاً، تليها محافظة حماة بواقع ٦٥٢ مشروعاً، ثم محافظة حمص بعدد ٥٢٠ مشروعاً، لتحتل محافظة ريف دمشق المرتبة الرابعة بواقع ٣٩٣ مشروعاً، فمحافظة دمشق ٣٧٧ مشروعاً، فحلب ٣١٠ مشاريع ثم اللاذقية ٣٠٥ مشاريع، بينما وصل عدد المشاريع المنفذة بمحافظة السويداء إلى ٢٠ مشروعاً فقط.

وأعاد الصندوق التباين في المبالغ والأرقام لدى فروعه بالمحافظات إلى عدم قدرة المصارف على معالجة الملفات المرسلة من الصندوق، فمثلاً لا يوجد في محافظة حلب مصرف يعمل سوى مصرف التسليف، أما في محافظة السويداء فلا يوجد إلا عمل جزئي لمصرفي التسليف والتوفير، بينما تفتقد محافظة القنيطرة مشاريع الطاقة الشمسية المنفذة بدعم من الصندوق لعدم رغبة المواطنين بتركيب هذه المشاريع نظراً لتوفر الكهرباء العامة لديهم.

معاون وزير الكهرباء لبحوث الطاقة والجودة أدهم بلان، أكد في تصريح لـ«الوطن» أن إقبال المواطنين على تركيب منظومة الطاقة الشمسية عبر الصندوق جيد حتى الآن، إلا أن الوزارة تطمح إلى المزيد من الإقبال، لافتاً إلى أنه في الوقت ذاته يوجد توجه كبير من المواطنين على تركيب هذه المنظومة تم كشفه من خلال البيانات الجمركية التي توضح عدد الألواح واللواقط وغير ذلك من التجهيزات التي دخلت إلى سورية خلال الفترة الماضية، وقد قدرت الاستطاعة المنفذة على مجمل الجغرافية السورية بما يزيد على ١٠٠٠ ميغا واط، معتبراً أن هذا الأمر يساعد في تلبية الطلب على الطاقة.

وأكد بلان أن الوزارة وضعت ضمن إستراتيجيتها الوصول إلى توليد ٢٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الشمسية و١٥٠٠ ميغا واط من الطاقة الريحية حتى عام ٢٠٣٠، مشيراً إلى إجراء مفاوضات حالية مع شركات عدة لإقامة مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة الريحية، وسيتم تقديم تسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمار بهذا المجال.

وفي هذا السياق، أشار معاون الوزير إلى وجود توجه عالمي لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة تحت ما يسمى بـ«التحول الطاقي»، وذلك نظراً لأسباب عدة منها: تقلبات أسعار الوقود الأحفوري والبصمة الكربونية التي تؤثر في المناخ والبيئة بشكل عام نتيجة للاستهلاك الجائر للوقود الأحفوري، إضافة إلى التحذيرات من مخاطر الاستمرار بذلك وخاصة بعد التغير المناخي والبيئي الذي طرأ مؤخراً والذي تجلى في ظواهر عدة منها حرائق الغابات وتأخر قدوم فصل الشتاء في سورية، ناهيك عن صعوبة تأمين الطلب على الطاقة بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية، وهذا ما دفع المواطنين لمشاريع الطاقات المتجددة لتلبية احتياجاتهم.

وأكد بلان أنه سبق أن أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بلاغاً للجهات العامة يتضمن التوسع بمشاريع تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ولاسيما الجهات التي تتطلب طبيعة عملها استهلاك مياه ساخنة، وذلك لتخفيض الفاتورة المترتبة عليها من استهلاك الكهرباء، وتأمين تغذية كهربائية لها لفترات أطول، وقد كان هناك تجاوب ملحوظ من هذه الجهات حسب الإمكانات المتاحة من حيث المساحات الكافية لتركيب هذه المنظومات والاستفادة منها.

وحول إمكانية إلزام المؤسسات الخدمية بتركيب منظومة طاقة شمسية للاستمرار بتخديم المواطنين وتيسير معاملاتهم، أكد بلان أن الإلزام قد لا يكون حلاً لأن هذا الأمر مرتبط بالإمكانات المتاحة لكل جهة، ولكن سيكون هناك تشجيع لذلك بقدر الإمكان لتلبية الأمور الخدمية للمواطنين، كما يوجد هناك تسهيلات كبيرة مقدمة من مركز بحوث الطاقة للإسراع بتركيب هذه المنظومات.

المحافظة تعيش ظروفاً قاهرة

محافظ الحسكة لممثل «يونيسف»: خروج أكثر من ألفي مدرسة عن المؤسسة التربوية

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة الدكتور لؤي صيّوح، خلال لقائه ياسوماسا كيمورا ممثل منظمة «يونيسف» في سورية والوفد المرافق له، أن المحافظة تعيش ظروفاً قاهرة جداً، ولاسيما الذي يتعلق منها بالواقع التعليمي في ظل خروج أكثر من ألفي مدرسة عن يد المؤسسة التربوية بالمحافظة، ما يحتّم زيادة دعم المنظمة الدولية للجهود الحكومية الهادفة لحصول كل طفل على حقه في التعليم والحصول على حياة كريمة تضمن له حقوقه عبر زيادة عدد الشعب الصفية مسبقة الصنع والاستمرار بصيانة وتأهيل المدارس الحكومية المفتتحة «وسط مركز مدينتي الحسكة والقامشلي وريفيهما».

ودعا المحافظ إلى ضرورة زيادة تدخل المنظمة عبر المشاريع التنموية والخدمية التي تنفذ في المحافظة، لتلبية الاحتياجات الخدمية المُلحّة لمواطني محافظة الحسكة في ظل ممارسات الاحتلالين الأميركي والتركي، اللذين لا يزالان يواصلان سرقة مقدرات الشعب السوري وممارسة التضييق والحصار الجائر، مؤكداً العمل على تقديم جميع التسهيلات الخدمية الممكنة لكل المنظمات والهيئات الدولية من أجل استهداف الفئات المستحقة وإيصال المساعدات إلى مستحقيها ولاسيما الفئات الأشد فقراً.

وأشار المحافظ إلى حجم الجهود الحكومية التي تقدمها الدولة بالمحافظة من خلال تأمين مياه الشرب وتوزيعها بالمجان على الأهالي كحلول إسعافية في ظل استمرار خروج محطة «علوك» المحتلة عن الخدمة منذ شهور طويلة وحرمان أكثر من مليون إنسان من المياه في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي.

وأكد محافظ الحسكة ضرورة دعم المنظمة للجهود الحكومية في تأمين المياه عبر تأمين محطات التحلية، وزيادة عدد الخزانات الثابتة في أحياء شوارع مدينة الحسكة وإجراء عمليات التأهيل والصيانة للآليات المعطلة وزيادة الضخ اليومي للمياه عبر الصهاريج وتأمين مادة المازوت اللازم لتشغيل محطات التحلية والآليات التي تنقل المياه للأهالي وتأمين مواد تعقيم المياه، مشدداً على ضرورة تكثيف الدور الذي تلعبه المنظمة الدولية للعمل من أجل إعادة تشغيل محطة مياه «علوك» وإعادتها إلى حاضنة الدولة، باعتبارها الحل الأمثل للانتهاء من معضلة المياه وتأمينها بالشكل الأمثل.

ودعا إلى ضرورة استمرار دعم المنظمة الدولية للقطاع الصحي بالمحافظة، والاستمرار بتنفيذ حملات لقاح الأطفال، والعمل على دعم عمل مجلس مدينتي الحسكة والقامشلي.

من جانبه أكد ممثل المنظمة الدولية تعاونه الكامل ودعمه للمشاريع التي تنفذها المنظمة في المحافظة، مؤكداً على التنسيق الكامل مع الجهات مختلف الحكومية لإعادة تشغيل محطة علوك وزيادة تدخل المنظمة عبر مشاريعها في المحافظة.

بدوره أكد مانويل فونتين مستشار حقوق الطفل في مكتب المنظمة الدولية بنيويورك، استمرار دعم «يونيسف» للجهود الحكومية في الحسكة لحصول الأطفال على حقهم في التعليم ونشأتهم بشكل سليم بما يضمن الحياة الكريمة لهم.

سرقة ٢٥ طناً من الخطوط الكهربائية النحاسية بحماة العام الماضي

مدير الكهرباء : ٣٠ مليار ليرة قيمة التعديات وأضرار الشبكة

حماة - محمد أحمد خبازي

بيّنَ المدير العام لشركة كهرباء حماة خليل حبيب لـ «الوطن» ، أن التعديات على المنظومة الكهربائية كانت كثيرة خلال العام الماضي ، إذ سرق اللصوص المعتدون على الشبكة في عموم مناطق المحافظة بمدنها وأريافها ، نحو ٢٥ طناً من الكابلات النحاسية ، وخربوا العديد من المحولات وسرقوا محتوياتها ، لتصل قيمة أضرار المنظومة إلى نحو ٣٠ مليار ليرة ، وهي خسارة فادحة لوزارة الكهرباء ، التي يصعب عليها تعويض المسروقات نتيجة العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة على البلد.

وأوضح أن ذلك أسهم بمعاناة المواطنين في المناطق التي شهدت تلك التعديات والسرقات أيضاً ، جراء حرمانهم من التيار خلال وقت الوصل ببرنامج التقنين.

ولفت حبيب إلى أن الاعتداءات على الشبكة بكل مكوناتها لم تتوقف ، بل شهد الشهر الجاري العديد من عمليات التخريب والنهب للمحولات والخطوط بالعديد من القرى والمدن. ومنها سرقة أمرس نحاس بطول ٨٠ م من جانب ثانوية قرية المحروسة الوسطى بمنطقة مصياف ،وسرقة ٤٠ م من ٣ مسافات في قرية بيصاف بمنطقة مصياف أيضاً ما أدى لسقوط ٣ مسافات وميلان أعمده خشبية ، وسرقة فراغ كامل في مركز تحويل الحرش بمدينة سلمية .

وسرقة وتخريب ونهب محتويات العديد من المحولات في عدة مناطق بالمحافظة .

وذكر حبيب أن حماية المنظومة الكهربائية والحفاظ عليها من التعديات والسرقات مسؤولية جميع الفعاليات ، التي ينبغي لها مساعدة الشركة بالإبلاغ عن أي عملية تعد أو سرقة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الفاعلين.

وأكد حبيب أن الورشات الفنية بأقسام الشركة ، أعادت تأهيل الشبكات والمحولات بالمناطق التي تعرضت للسرقة ، ووصلت التيار للمشتركين.